قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري

Measuring the impact of foreign direct investment on the competitiveness of the Algerian economy

عراب فاطمة الزهراء
جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر
Fatti.arab@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2018/01/14 تاريخ القبول: 2018/06/06

الملخص:
يهدف البحث إلى دراسة العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1970-2016، والإجابة على الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن أن يساهم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري؟ وذلك بإستخدام منهجية التكامل المشترك، إختبار السببية ونموذج تصحيح الخطأ، وكانت نتيجة الدراسة وجود علاقة سببية وعكسية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتنافسية الاقتصاد الجزائري الجزائر،كما توجد علاقة تكاملية على المدى الطويل والقصير بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والقدرة التنافسية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: التنافسية الدولية، الاستثمار الأجنبي المباشر، التكامل المشترك، المؤشر العالمي للتنافسية، الاقتصاد الجزائري.

Abstract:
This research aims to study the relationship between FDI flows and economic competitiveness in Algeria, during the period 1970-2016, using the methodology of the Co-integration correlation, Granger causality test, and ECM model. And to answer the following problematic: to what extent the flow of foreign direct investment can contribute to the competitiveness of the Algerian economy; As a result of the study a causal and inverse relationship between FDI flows and economic competitiveness in Algeria. Also, there is a co- integration and complementary relationship in the long and short runs between direct foreign investment flows and Algerian competitiveness.

***Key Words*:** Direct foreign investment, the Co-integration, international competitiveness, Global Competitiveness Index, the Algerian economy.
JEL Classification : C32, C51, F21, F23, F43.

* مرسل المقال: عراب فاطمة الزهراء (Fatti.arab@yahoo.fr).

المقدمة

بادرت الجزائر باتخاذ العديد من الإجراءات والقيام بسن العديد من التشريعات والقوانين، بهدف توفير بيئة الأعمال الملائمة لجذب الاستثمارات والاستفادة منها عن طريق كسب خبرات، ومصادر تمويل والرفع من الكفاءة الإنتاجية، بغية تأهيل مؤسساتها للوصول إلى منتجات تنافسية تغزوبها الأسواق الدولية وتحسن بها القدرة التصديرية للبلاد، فقامت بتقديم العديد من الضمانات والحوافز، بالإضافة إلى إنشاء هيئات ووكالات تسهر على تطبيق هذه القوانين والتشريعات ودعمتها بالعديد من المعاهدات والاتفاقيات الجهوية، الإقليمية والدولية

إشكالية الدراسة: وسنتطرق من خلال هذا البحث إلى تحديد أثر تشجيع تدفق هذه الاستثمارات على تنافسية الاقتصاد الجزائري، وإلى أي مدى استطاعت الجزائر توفير بيئة أعمال داعمة ومحفزة لقدراتها التنافسية الدولية، حيث يكمن التساؤل الرئيسي لهذه البحث فيما يلي: إلى أي مدى يساهم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري؟

أهداف الدراسة: تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على واقع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.
- تقييم وضع الجزائر ضمن بعض المؤشرات الدولية للتنافسية.
- قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري.

أهمية الدراسة: تأتي أهمية هده الدراسة من خلال إحداث الاستثمار الأجنبي المباشر نقلة نوعية ليس فقط من الناحية الكمية، بل رافقها تغيرات جذرية في التنظيم، الأهداف، والتوجهات الاستثمارية في الدول النامية بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة. باعتبارها أحد أهم الحلول لرفع القدرة التنافسية للاقتصاديات.

فرضية البحث: تقودنا إشكالية البحث الى طرح الفرضية التالية:

✓ توفير المناخ الملائم لجذب واستقرار الاستثمارات الأجنبية المباشرة يدعم القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

محاور البحث: لغرض الإجابة على مشكلة الدراسة وإختبار صحة الفرضيات سوف نقسم الدراسة للمحاور التالية:

- التنافسية الدولية : مفهومها ومؤشرات قياسها.
- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وتنافسية الإقتصاد الجزائري.
- قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الإقتصاد الجزائري.

1. التنافسية الدولية :مفهومها ومؤشرات قياسها

لقد أصبحت التنافسية في وقتنا المعاصر أمرا ضروريا يجب على الحكومات الاهتمام به، فأصبح لها هيئات وإدارات والتي بدورها تمتلك سياسات وإستراتيجيات ومؤشرات، وأصبح تأثيرها واضح على المؤسسات التي تحتاج إلى

النمو، كما تؤثر على الحكومات التي ترغب في رفع مستويات معيشة أفرادها ووضع إطار يساعد مؤسساتها لاكتساب قدرات تنافسية تؤهلها للمنافسة العالمية.

1.1 مفهوم التنافسية الدولية :

تعتبر تنافسية الدول في الأسواق الدولية مفهوماً معقدا ومتعدد الجوانب، ويتداخل مع العديد من المفاهيم الأخرى منها التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعولمة وغيرها. ونتيجة للتطورات في البيئة الاقتصادية العالمية، فقد ازداد الاهتمام بالتنافسية وأصبحت حاجة ملحة للدول بوصفها أداة لتحقيق النموالمستدام والرفاهية الاجتماعي.

ويتميز مفهوم التنافسية بالحداثة ولا يخضع لنظرية اقتصادية عامة وارتبط ظهور مفهوم التنافسية بأمرين هما:

الأمر الأول : أن ظهور مفهوم التنافسية الدولية والاهتمام به على المستوى القومي تصاحب مع ظهور العجز الكبير في الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من 1981 – 1987 وزيادة المديونية لها خاصة مع اليابان (unctad, 2002, p. 5)

الأمر الثاني : حيث ظهر الاهتمام مجددا بهذا المفهوم وبدرجة مكثفة في بداية التسعينات من القرن العشرين كإفراز طبيعي لما أطلق عليه بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد، وخاصة بعد انهيار الكتلة الشيوعية متمثلة في الاتحاد السوفيتي سابقا، وظهور سمات وتداعيات عديدة له، والتي كان من أبرزها ظهور ما سمي بظاهرة " العولمة GLOBALIZATION" والتأكيد مرة أخرى على التوجه نحوالاعتماد على اقتصاديات وقوى السوق (حلمي، 2000، صفحة 15) .والوصول إلى تعريف دقيق للتنافسية الدولية يواجه العديد من الصعوبات، فالمفهوم يتداخل ويتشابك مع مفاهيم أخرى مثل النموالتنمية الاقتصادية وازدهار الدول إلى جانب أن هذا المفهوم ديناميكي يتغير ويتطور باستمرار.

ففي السبعينات من القرن العشرين ارتبط هذا المفهوم بجوانب التجارة الخارجية، وخلال الثمانينات ارتبط بالسياسة الصناعية، وفى التسعينات ارتبط بالسياسة التكنولوجية،أما الآن فيشير هذا المفهوم إلى قدرة الدول على رفع مستويات معيشة أفرادها، ولعل هذا ما حدا بمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OCDE الإشارة بأنه هناك حاجة ماسة إلى وضع تعريف ومفهوم واضح للتنافسية (OECD, 1997, p. 20).

وفي هذا الخصوص اهتمت العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية بإعطاء تعريفات شاملة للتنافسية:

فقد عرف **مجلس التنافسية الصناعية الأمريكي** التنافسية على أنها" قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق مستويات معيشة مطردة في الأجل الطويل (طارق، 2003، صفحة 5)

وعرف **المجلس الأوربي ببرشلونة** سنة 2000 تنافسية الأمة على أنها" القدرة على التحسين الدائم لمستوى المعيشة لمواطنيها وتوفير مستوى تشغيل عالي .وتماسك اجتماعي وهي تغطي مجال واسع وتخص المجالات السياسة الاقتصادية (Debonneuil, 2003, p. 13) .

و **المنتدى الاقتصادي العالمي** "التنافسية هي القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدَّلات نمومرتفعة ومستدامة". وفي نص آخر عرف المنتدى التنافسية على أنها "مقدرة الاقتصاد الوطني على التوصل إلى معدَّلات مستدامة من النموالاقتصادي محسوبة بمعدلات التغير السنوي لدخل الفرد" (العباس، 2003، صفحة 9).

أما **المعهد الدولي للتنمية الإدارية** فيعرف التنافسية على أنها مقدرة البلد على توليد القيم المضافة، ومن ثم زيادة الثروة الوطنية عن طريق إدارة الأصول والعمليات وبالجاذبية والهجومية، وبالعولمة والاقتراب، ويربط هذه العلاقات في نموذج اقتصادي اجتماعي قادر على تحقيق هذه الأهداف". ويربط هذا التعريف تحقيق النموبمقدرة البلد على إدارة أصوله بطريقة فعالة تسمح له بالتفوق في الأسواق الدولية.

وتعرف **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** التنافسية على أنها "المدى الذي من خلاله تنتج الدولة وفي ظل شروط السوق الحرة والعادلة، منتجات وخدمات تنافس في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت يتم تحقيق زيادة الدخل الحقيقي لأفرادها في الأجل الطويل (طارق، 2003، صفحة 12).

ورغم الإختلاف إلا ان أغلب التعاريف المستعرضة آنفا تشترك في نقاط مشتركة تتمثل في قدرة المؤسسات على النفاذ إلى الأسواق الخارجية بمنتجات عالية الجودة وبأقل التكاليف،وأن يظهر أثر ذلك في تحسن الناتج الداخلي الخام والذي بدوره يزيد في تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

2.1 مؤشرات قياس التنافسية:

تقاس تنافسية الدولة بجملة من المؤشرات الاقتصادية والمالية والاجتماعية، وتختلف مؤشرات تحديد موقع الدول على سلم الترتيب العالمي للتنافسية، حسب المفهوم المعتمد من قبل الجهة التي أوجدت هذه المؤشرات، ويمكن توضيح أهم مؤشرات قياس التنافسية على الصعيد الدولي فيما يلي:

أ.مؤشرات المنتدى الاقتصادي العالمي(WEF): يتألف المؤشر الكلي للتنافسية من اثني عشر مؤشرًا رئيسا تنطوي تحته ثلاثة مقاطع رئيسة،هي: المتطلبات الأساسية، معززات الكفاءة، عوامل تطور الإبداع والابتكار. (schwab, 2012, p. 64)

ب. مؤشرات المعهد الدولي للتنمية والإدارة: قام المعهد بتصنيف مؤشرات التنافسية إلى أربع مجموعات رئيسة وهي: الأداء الاقتصادي، الفعالية الحكومية،كفاءة قطاع الأعمال، البنية التحتية. (Gregoirstephane, 2002, p. 4)

ج.مؤشرات المعهد العربي للتخطيط بالكويت :يميز المعهد بين نوعين من مؤشرات التنافسية هما: مؤشرات التنافسية الجارية، مؤشرات التنافسية الكامنة. (للتخطيط، 2003، صفحة 20).

2. واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وتنافسية الاقتصاد الجزائري:

انتهجت الجزائر منذ التسعينات جملة من الإصلاحات الاقتصادية للانتقال من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق، وتبعت ذلك بجملة من الإصلاحات السياسية والتشريعية لتوفر إطار مناسب للتوجهات الاقتصادية المنتهجة والتنافسية الوطنية (غريب، 2012، صفحة 103)

1.2 واقع الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر:

مر الاستثمار في الجزائر بمرحلتين أساسيتين تميزت الأولى –فترة التسعينيات– بأحجام ضئيلة نتيجة الأوضاع السياسية والأمنية الصعبة التي عاشتها الجزائر، ومع دخول سنة 2000 (بداية المرحلة الثانية)، عرفت هذه الفترة المزيد من الإصلاحات لتحسين مناخ الاستثمار أهمها تعديل الأمر 03/01 الخاص بترقية الاستثمار بالمرسوم 08/06 الذي نص على المزيد من المزايا والتحفيزات مما كان له الأثر الايجابي على زيادة الاستثمار.

أ.تطور الاستثمار الأجنبي في الجزائر:

الجدول 01: "الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر خلال 2005–2016" (مليار دولار)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
حجم التدفقات	1.081	1.795	1.661	2.593	2.746	2.264
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
حجم التدفقات	2.571	1.484	1.691	1.719	587-	1.526

Source:www.unctad.org/en/Pages/DIAE/world%20Investment%20Reprt/Annex-Tables.aspx

من خلال الجدول سوف نحاول تحليل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الفترات التالية:

الفترة 2005–2009: عرفت الجزائر خلال هده الفترة انتعاشا هاما ومتزايدا في تدفقات الاستثمار الأجنبي حيث وصل الى 2.8 مليار دولار العام 2009. وذلك بسب أن السوق الوطنية تمنح "ضمانات أكبر وآفاق نمو أهم، وأهمية مخطط الإنعاش الاقتصادي (2014–2010) المقدر بـ286 مليار دولار

الفترة 2010–2014: عرفت هده الفترة تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر الى 2.2 مليار دولار العام 2010، والى1.71مليار دولار سنة 2014 ، وذلك بسب أن إجراءات الاستثمار التي أقرتها الحكومة، بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2009، والتي تلزم الشركات الأجنبية إشراك نظيرتها المحلية بنسبة 51 بالمائة للطرف الجزائري وفق قانون 51/49 بالمائة. لم تشجع أبدا على الاستثمار بالسوق الجزائرية.

أما في الفترة 2015–2016: سجلت الجزائر أسوأ حصيلة لها في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال سنة 2015، حيث سجلت حصيلة سالبة بقيمة 587 مليون دولار، وذلك بسبب تأثر الاقتصاد الجزائري بالصدمة البترولية وانهيار أسعار النفط التي كانت في بدايتها، واستطاعت الجزائر العودة إلى الساحة الدولية الاقتصادية؛ حيث استطاعت جلب 1.5 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة العام 2016 ،بعد تدفقات سلبية سُجلت

طيلة سنة 2015، إن العودة القوية للجزائر راجعة إلى العديد من الاعتبارات الموضوعية، ومنها تبني الجزائر قانونا جديدا حول الاستثمار وفر التحفيزات الجبائية والمنشآت الضرورية للمشاريع الاستثمارية. بالإضافة الى التحسن الذي عرفه الإنتاج النفطي.

2.2 واقع تنافسية الإقتصاد الجزائري:

يمكن القول أن الإدارة الاقتصادية في الجزائر تعمل في الفترة الحالية على ثلاثة محاور :المحور الأول هو تحديث التشريعات والقوانين القائمة وإضافة تشريعات جديدة وهي بدأت بهذه الخطوات منذ العام2000 وتسارع إصدار التشريعات والقوانين في2005 و2007، حيث صدر أكثر من 180 مرسوم وقانون، يتعلق أكثر من % 50 منها بتحديث وتطوير مناخ الأعمال وبيئة الاستثمار وتحرير التجارة .المحور الثاني الذي يجري العمل عليه أيضا هو محور المؤسسات الداعمة لاقتصاد السوق كالمصارف، شركات التأمين، الأسواق المالية بأنواعها، جمعيات حماية المستهلك .الخ، وقد تم انجاز الكثير في هذا المجال حتى الآن .أمّا المحور الثالث فيتعلق بتفعيل وإيجاد الأدوات التي تناسب اقتصاد السوق مثل معدلات الفوائد، استقلالية المصرف المركزي.... الخ .تضاف هذه التعديلات في البنية المؤسساتية والتشريعية إلى تحسينات على البنية التحتية (كإنشاء وتحسين المدن الصناعية، تحديث الطرق والمرافئ، تحسين واقع الاتصالات والكهرباء، زيادة عدد المنافذ الحدودية.) ...

أ.تحليل تنافسية الجزائر حسب مؤشر التنافسية العالمي:

هناك العديد من المؤشرات الإقتصادية التي تنشرها المؤسسات والمنظمات العالمية، والتي سبق الإشارة اليها في هذا البحث, والتي تهدف إلى تقييم تنافسية الدول، وعلى الرغم من أن هذه المؤشرات يشوبها العديد من أوجه القصور فيما يتعلق بالفروض التي تستند إليها أو منهجية إعدادها أو عدد الدول التي تغطيها، إلا أنها تقدم فائدة كبيرة لمتخذي القرار أو راسمي السياسات ورجال الأعمال والمستثمرين، فهي تساعد على التعرف على الأوضاع المقارنة للدولة بما يمكن من المفاضلة بينهم، والتعرف على نقاط القوة والضعف لكل دولة في علاقتها بالمؤشرات موضع التحليل.

ويعتبر تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي من أهم المؤشرات المعتمدة من طرف الكثير من الدول لتقييم قدراتها التنافسية والذي يعتبر أداة مهمة لصانعي القرار من القطاعين العام والخاص في تلك الدول بهدف عمل المقارنات مع مختلف الاقتصاديات الإقليمية والعالمية خاصةً عند رسم السياسات الإقتصادية في مختلف الميادين.

ولأجل ذلك سنعتمد في دراستنا على مؤشر التنافسية العالمي لتقييم القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري، ويستقي التقرير معلوماته أساسا من المؤشرات الاقتصادية للبلدان المعنية إلى جانب نتائج المسح الميداني. ويساهم مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية في إجراء هذا المسح بالنسبة للجزائر.

من خلال الجدول نلاحظ:

الجدول 02: "ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة 2013-2016" (مليار دولار)

السنوات	2014-2013	2015-2014	2016-2015
الترتيب الاجمالي	100	79	87

المصدر : من إعداد الباحثة استنادا على تقارير التنافسية العالمية (WEF) للسنوات 2014-2015-2016

عرفت الفترة 2013-2015: تحسن مرتبة الجزائر التنافسية ب 21 مرتبة حسب مؤشر التنافسية العالمي ليقفز إلى المرتبة الـ 79 العام 2014-2015 ،مقابل المرتبة 100 في تقرير السنة 2013-2014 ،و110 في تقرير 2013-2012.

واستند هذا الترتيب إلى عدة مؤشرات من بينها المحيط الاقتصادي الكلي والذي احتلت الجزائر فيه المرتبة 11 من بين 144 بلدا شملها المسح. كما احتلت الجزائر المرتبة 47 عالميا من حيث حجم السوق.

وساهم أيضا في تحسين مرتبة الجزائر الأداء الجيد لقطاع التربية والتعليم وكذا الصحة لاسيما فيما يتعلق بالوقاية من الأمراض الفتاكة كالمالاريا وداء فقدان المناعة المكتسبة،غير أن التقرير شدد على ضرورة العناية بالقطاع المالي الذي سجل نتائج متدنية .

أما الفترة 2014-2016: تراجعت الجزائر للمرتبة 87 في التصنيف لسنة 2015-2016. وبذلك خسرت الجزائر 8 مراتب مقارنة بتصنيف العام الماضي. وجاء ترتيب الجزائر في مراكز متأخرة في اغلب المؤشرات الفرعية، بإستثناء مؤشر الصحة والتعليم.

3. قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري.

سعيا لتحقيق أهداف هذه الدراسة استخدمنا بيانات سنوية لسلاسل زمنية خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2016 تشمل الدراسة القياسية فحص إستقرارية السلاسل الزمنية من خلال تطبيق إختبار ديكي -فولر المعزز، *(ADF)* وإختبار" انجل جرانجر للتكامل المشترك لبيان وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين المتغيرات، وإستخراج نموذج تصحيح الخطأ.

1.3 مصادر الدراسة: تعتمد الدراسة القياسية في بياناتها على التقارير الإحصائية لصندوق النقد الدولي *(FMI)* الأنكتاد *(UNCTAD)*،البنك الدولي *(BIRD)*البنك الدولي, إضافة إلى التقارير السنوية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات والوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

2.3 التعريف بالنموذج والمتغيرات: تهدف هذه الدراسة الى قياس أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الإقتصاد الجزائري حيث يمكننا -من خلال دراستنا وتحليلينا السابق للتنافسية الدولية- تصنيف مؤشرات التنافسية ضمن 05 مجموعات كالتالي:

- مقاييس الإنتاجية : (معدل نموالدخل الفردي , معدل نموالناتج المحلي الإجمالي ،...).

-معايير الإنفتاح الإقتصادي والحصص السوقية: (نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي)

- معايير الإستقرار الإقتصادي(أسعار الصرف الحقيقية ، معدل التضخم،.....)
- معايير كفاءة سوق العمل (معدل البطالة،...)
- معايير الجاهزية التكنولوجية (مستخدمي الأنترنت لكل 100 شخص،.....)

وذلك ما يسمح لنا ببناء نموذج قياسي مكون من معادلات انحدار بسيط متضمنة للاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل، ومؤشرات التنافسية كمتغيرات تابعة، حيث:

- IDE :صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر.وهو **متغير مستقل** .

والمتغيرات التابعة : 1- PIBH : معدل نموالدخل الفردي (% سنوياً)

- OUVERT: الانفتاح الاقتصادي (% سنوياً)
- INF :معدل التضخم (% سنوياً)
- TECHN :مستخدمي الأنترنت لكل 100 شخص
- CHOM: معدل البطالة

سيتم إستخدام الأساليب الكمية القياسية للتعرف على تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في الإقتصاد الجزائري،لذلك سيتم تشكيل خمسة نماذج كالتالي:

1.تأثير الاستثمار الأجنبي على معدل نموالدخل الفردي

$$PIBH = C_1 + C_2\, IDE + \varepsilon_1$$

2.تأثير الاستثمار الأجنبي على معدل البطالة

$$CHOM = C_1 + C_2\, IDE + \varepsilon_2$$

3.تأثير الاستثمار الأجنبي على درجة الإنفتاح الاقتصادي

$$OUVERT = C_1 + C_2\, IDE + \varepsilon_3$$

4.تأثير الاستثمار الأجنبي على مستوى التكنولوجيا

$$TECHN = C_1 + C_2\, IDE + \varepsilon_4$$

5.تأثير الاستثمار الأجنبي على معدل التضخم

$$INF = C_1 + C_2\, IDE + \varepsilon_5$$

3.3 إختبار استقرارية السلاسل الزمنية: يجب أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة، وفي حالة عدم إستقرارية السلاسل الزمنية، فإن الانحدار الذي يمكن الحصول عليه غالبا ما يكون إنحدارا زائفا، وهوما بينته دراسة كل من " **غرانجر ونيوبولد**"، Granger δ Niopold" (عطية، 2004، صفحة 70)

لذلك يتم البدء بإختبار إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، وذلك من خلال إستعمال كل من " إختبار ديكي فولر المعزز"Augmented Dickey-Fuller " ,وهدا حسب درجة التأخير(P) باستعمال معيار أكايك المعدل (*Akaike Modified*) وبالاستعانة ببرنامج Eviews 8 : نحصل على النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول 03: "إختبار ديكي فولر الموسع للسلاسل عند المستوى"

المتغيرات	القيمة الحرجة 5% T_{tab}	إختبار ADF
IDE	-3.52	-1.72
TECHN	-3.56	0.37
CHOM	-3.60	-2.21
OUVERT	-3.60	-2.35
INF	-3.60	-2.19
PIBH	-3.60	-3.24

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات Eviews

من خلال الجدول نلاحظ أن القيم الحسابية لاختبار ديكي فولر(بالقيمة المطلقة)، أقل من القيم الجدولية، لجميع المتغيرات المدروسة، وذلك عند مستوى معنوية α = 5% ، ومنه نقبل الفرضية الصفرية H_0، وبالتالي نستنتج وجود مركبة الاتجاه العام، وهذا يشير الى أن السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات محل الدراسة غير مستقرة، عند مستوياتها الأولى ولنزع مركبة الاتجاه العام من السلاسل الغير مستقرة، نستعمل طريقة الفروقات من الدرجة الأولى.

الجدول 04: "إختبار ديكي فولر الموسع للسلاسل عند الفروق الأولى"

المتغيرات	**القيمة الحرجة 5% T_{tab}**	**اختبار ADF**
IDE	-3.60	5.95-
TECHN	-3.60	10.32-
CHOM	-3.60	6.38-
OUVERT	-3.60	4.16-
INF	-3.60	4.82-
PIBH	-3.60	5.70-

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات Eviews

من خلال مقارنة قيم T_{tab} الإحصائية مع القيم الحرجة، يتضح لنا بأن الفروق الأولى لكل متغير من متغيرات الدراسة، هي عبارة عن سلسلة زمنية مستقرة، بدلالة أن القيم الإحصائية المحسوبة(بالقيمة المطلقة) T_{tab} أكبر القيم

الحرجة عند مستوى معنوية5% ، ولما كانت المتغيرات جميعها مستقرة عند الفروق الأولى، فهذا يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى، وبالتالي يوجد إمكانية التكامل المتزامن، مما سيضمن لنا وجود علاقة على المدى البعيد.

4.3 إختبار التكامل المشترك لأنجل جرانجر:

يتم اجراء اختبار انجل جرانجر للتكامل المشترك لإختبار العلاقة التوازنية طويلة الأمد بين متغيرين إثنين فقط، إذ يتم في البداية إجراء إنحدار للمتغيرين وبعدها يتم فحص سلسلة البواقي عن طريق إجراء إختبار جذر الوحدة لها. يتم تقدير النماذج التالية بإستعمال طريقة المربعات الصغرى:

$$PIBH = C_1 + C_2\, IDE + \varepsilon_1 \ldots\ldots\ldots\ldots 1.$$
$$CHOM = C_1 + C_2\, IDE + \varepsilon_2 \ldots\ldots\ldots\ldots 2$$
$$OUVERT = C_1 + C_2\, IDE + \varepsilon_3 \ldots\ldots\ldots\ldots 3$$
$$TECHN = C_1 + C_2\, IDE + \varepsilon_4 \ldots\ldots\ldots\ldots 4$$
$$INF = C_1 + C_2\, IDE + \varepsilon_5 \ldots\ldots\ldots\ldots 5$$

وقبل القيام بعملية التقدير يجب أولا اجتياز درجة التأخير p، وهذا باستعمال برنامج Eviews وبعد تطبيق عدة درجات تأخير، وذلك بالاعتماد على معياريSc وAic بالإضافة الى معيارLog- Likelihood ، وكانت النتائج كالتالي:

الجدول 05: "تحديد درجة التأخير p"

درجة التأخير	معيارAic	معيارSc
1-1	1.834	2.126
2-1	1.571	2.120
3-1	1.342	2.153
4-1	1.309	2.386
5-1	1.062	1.638

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات Eviews

من خلال القيم في الجدول أعلاه فإننا نأخذ درجة التأخر والتي تقابل وتوافق أصغر قيمة لكل منSc وAic، وبعد تطبيق هذا المعيار يتبين أنهما حققا أدنى قيمة عند مدد تباطؤ زمني تساوي5 .بعد اختبار درجة التأخير سوف نقوم بتحليل نتائج التقدير للنماذج.

الجدول 06 :إختبار التكامل المشترك لأنجل جرانجر للنماذج

النموذج الأول		
coeffisient	*t-statistic*	*Prob*
C_1 = 192.94	-2.5369	0.0000
C_2 =0.2698	13.410	0.000
R^2 = 0.8754		
*F** = 172.78	*Prob*=0.0000	

النموذج الثاني		
coeffisient	*t-statistic*	*prob*
C_1= 27.53825	41.30937	0.0000
C_2 =-3.316602	-17.47467	0.0000
R^2 = 0.85326		
*F** = 305.364	*Prob*=0.0000	

النموذج الثالث		
coeffisient	*t-statistic*	*prob*
C_1=2470.61	7.689	0.0000
C_2 =52.5	6.39	0.0000
R^2 = 0.6632		
*F** = 40.94	*Prob*=0.0000	

النموذج الخامس		
Coeffisient	*t-statistic*	*prob*
C_1=856.61	5.5154	0.0000
C_2 =-35.27	-3.375	0.0000
R^2 = 0.3569		
*F** = 11.369	*Prob*=0.0000	

النموذج الرابع		
coeffisient	*t-statistic*	*prob*
C_1=-228.13	-1.37	0.0000
C_2 =15.5	4.942	0.0000
R^2 = 0.537		
*F** = 24.49	*Prob*=0.47	

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات Eviews

من خلال الجدول نستنتج ما يلي:

أ. بالنسبة للنموذج الأول: نلاحظ أن الدخل الفردي يرتبط بعلاقة طردية بالاستثمار الأجنبي المباشر،أي كل ما ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ساهم ذلك في زيادة الدخل الفردي للبلد المضيف، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية إذن معامل C_2 له معنوية اقتصادية أما من الناحية الإحصائية نقبل معلمة النموذج, وهذا لأن إحصائية ستودنت أكبر من 2، أما فيما يخص بمعامل التحديد R^2 نجده يساوي 87 % مما يؤكد على الارتباط القوي بين المتغير المستقل والتابع, كما أن إحصائية فيشر المحسوبة (172.78) أكبر من الجدولية(4.32)، ادن المعلمة ذات معنوية إحصائية واقتصادية.

ب. بالنسبة للنموذج الثاني:نلاحظ أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة عكسية البطالة والاستثمار الأجنبي المباشر، وأن الزياة بواحد بالمئة من الاستثمار الأجنبي تؤدي الى انخفاض البطالة ب 3.36%، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية إذن معامل C_2 له معنوية اقتصادية، أما من الناحية الإحصائية نقبل معلمة النموذج, وهذا لأن إحصائية ستودنت أكبر من 2، أما فيما يخص بمعامل التحديد R^2 نجده يساوي 87 % مما يؤكد على الارتباط القوي بين المتغير المستقل والتابع, كما أن إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من الجدولية (4.32)، ادن المعلمات ذات معنوية إحصائية وإقتصادية.

ج. بالنسبة للنموذج الثالث: نقبل الإشارة الموجبة لمعلمة النمودج وهذا لتوافقه مع النظرية الاقتصادية(هناك تناسب طردي بين تدفق الاستثمار الإجنبي والإنفتاح الاقتصادي)، إذن معامل C_2 له معنوية اقتصادية، أما من الناحية الإحصائية نقبل معلمة النموذج, وهذا لأن إحصائية ستودنت أكبر من 2، أما فيما يخص بمعامل التحديد R^2 نجده يساوي 66 % مما يؤكد على الارتباط المتوسط بين IDE وOUVERT.

د.بالنسبة للنموذج الرابع: نلاحظ أن مستوى التكنولوجيا يرتبط بعلاقة طردية بالاستثمار الأجنبي المباشر ونقبل الإشارة الموجبة لمعلمة النموذج وهذا لتوافقه مع النظرية الاقتصادية، إذن معامل C_2 له معنوية اقتصادية، أما فيما يخص بمعامل التحديد R^2 نجده يساوي 53 % مما يؤكد على الارتباط المتوسط بين IDE وTECHN، أما من الناحية الإحصائية نقبل معلمة النموذج لان إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من الجدولية (4.32)

هـ.بالنسبة للنموذج الخامس: من خلال النموذج نلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط بعلاقة عكسية بالتضخم، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية إذن معامل C_2 له معنوية اقتصادية أما من الناحية الإحصائية نقبل معلمة التضخم, وهذا لأن إحصائية ستودنت أكبر من 2، أما فيما يخص معامل التحديد R^2 نجده يساوي 35 % وهذا ما يبين الارتباط الضعيف بين,IDE, INF، كما أن إحصائية فيشر الجدولية 11.36 أكبر من المحسوبة(4.32)، اذن معلمة التضخم ذات معنوية إحصائية واقتصادية.

5.3 إختبار إستقرارية سلاسل البواقي

بعد إجراء التقدير للانحدار سوف يتم الآن إختبار سلسلة بواقي الإنحدار بإستعمال إختبار ديكي فولر المطور والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول07 :إختبار إستقرارية سلاسل البواقي

النموذج	القيم الحرجة عند 10 %	اختبار ADF
النموذج 1	-3.536	-6.45
النموذج 2	-3.6258	-4.30
النموذج 3	-3.3482	-5.47
النموذج 4	-3.4365	-4.15
النموذج 5	-3.4325	-4.41

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات Eviews8

نلاحظ من خلال الجدول استقرار سلاسل البواقي في المستوى وذلك عند مستوى معنوية 10% لأن كل القيم المحسوبة (بالقيمة المطلقة) أكبر من القيم الجدولية عند 10%، وبالتالي ومن خلال جميع هده الإختبارات نستنتج وجود تكامل مشترك وعلاقة طويلة المدى بين الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم مؤشرات التنافسية المدروسة(نموالدخل الفردي، البطالة، الانفتاح الاقتصادي، أسعار الصرف الحقيقية، معدل التضخم).

6.3 نموذج تصحيح الخطأ ECM:

ذكرنا سابقا أن نموذج تصحيح الخطأ يستعمل كوسيلة لتكييف سلوك المتغير في الأجل القصير مع سلوكه في الأجل الطويل، فبعد أن تأكدنا من وجود تكامل مشترك بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات التنافسية الدولية، نقوم الآن بتقدير نموذج تصحيح الخطأ للنماذج، وذلك كمرحلة أخيرة للتكامل المشترك، ويتم استخراج نموذج تصحيح الخطأ من خلال استخراج الفروق الأولى وإدخالها كمتغير مستقل مبطئ لفترة واحدة في النماذج المدروسة كما هومبين في الآتي:

$$DPIBH_t = \alpha_1 DIDE_t + \alpha_2 \varepsilon_{1-t} + \mu_t \ldots\ldots\ldots\ldots 1.$$

$$DCHOM_t = \alpha_1 DIDE_t + \alpha_2 \varepsilon_{2-1} + \mu_t \ldots\ldots\ldots\ldots 2$$

$$DOUVERT_t = \alpha_1 DIDE_t + \alpha_2 \varepsilon_{3-1} + \mu_t \ldots\ldots\ldots\ldots 3$$

$$D\,TECHN_t = \alpha_1 DIDE_t + \alpha_2 \varepsilon_{4-1} + \mu_t \ldots\ldots\ldots\ldots 4$$

$$DINF_t = \alpha_1 DIDE_t + \alpha_2 \varepsilon_{5-1} + \mu_t \ldots\ldots\ldots\ldots 5$$

والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول 08:تقدير نماذج تصحيح الخطأ

النموذج	تقدير النموذج
1	$DPIBH_t = 0{,}424831\ DIDE_t - 1.36\ \varepsilon_{1-t} + \mu$ $R^2 = 0.77542$
2	$DCHOM_t = 0.610\ DIDE_t - 1.02\ \varepsilon_{2-1} + \mu_t \ldots\ldots$ $R^2 = 0.7825$
3	$DOUVERT_t = 743.1314\ DIDE_t - 1{,}718\ \varepsilon_{3-1} + \mu_t \ldots$ $R^2 = 0.6030$
4	$D\ TECHN_t = 3.339030\ DIDE_t - 1.07\ \varepsilon_{4-1} + \mu_t$ $R^2 = 0.621$
5	$DINF_t = -6.153454\ DIDE_t - 0.50\ \varepsilon_{5-1} + \mu_t$ $R^2 = 0.503$

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات Eviews8

تشير نتائج تقدير نماذج تصحيح الخطأ الواردة في الجدول السابق إلى أن قيم معامل R^2 للنماذج المقدرة جيدة، وقد تحسنت بالنسبة للنموذج الرابع والخامس، وتفسر أحسن العلاقة بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وتغيرات مستوى التكنولوجيا ممثلا في استخدام الأنترنت لكل 100 شخص ومعدلات التضخم في الفترة القصيرة، وهدا ما يدل على جودة النماذج المقدرة، وقدرتهاعلى تفسير التغيرات التي تحدث في مؤشرات التنافسية نتيجة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

كما أن الشيء الوحيد الذي يهمنا في هذه النماذج هومعاملات تصحيح الخطأ (معاملات البواقي المؤخرة بفترة واحدة)، معنوية احصائيا، وهي تأخد الاشارة السالبة بالنسبة لكل النماذج، ويسمى أيضا هذا المعامل بقوة الإرجاع تقيس سرعة المتغيرات التي تسمح لها بالرجوع للتوازن في كل فترة، وعلية نقبل نموذج تصحيح الخطأ الذي يربط بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومختلف مؤشرات التنافسية المدروسة.

7.3 دراسة السببية بين مختلف المتغيرات

زيادة على معرفتنا لتأثير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على مختلف المتغيرات المدروسة أردنا أن نوضح العلاقة السببية بين متغيرات هذه الدراسة على الاستثمار الأجنبي المباشر ،ولفهم أكثر العلاقة الموجودة بينهم ،قمنا باختبار السببية بإستعمال إختبار قرانجر، فتحصلنا على النتائج التالية:

جدول 09: "إختبار السببية لقرانجر"

الفرضيات	Fcal(Granger)	Prob(F)
INFلا يسبب IDE	0.78785	0.38159
IDE لا يسببINF	1.14237	0.29340
OUVERT لا يسببIDE	0.13983	0.71099
IDE لا يسببOUVERT	2.23777	0.14497
CHOM لا يسببIDE	. 5.43336	0.026430
IDE لا يسبب CHOM	1.77755	0.19217
***TECHN* لا يسببIDE**	0.10998	0.74240
***TECHN* لا يسببIDE**	0.05369	0.81828
PIBH لا يسببIDE	0.63209	0.23383
IDE لا يسببPIBH	1.12561	0.29691

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات Eviews

إنطلاقا من نتائج الجدول السابق نجد أنه:

- بالنسبة لمعدل التضخم نرفض فرضية عدم وجود السببية بين معدل التضخم نحو الاستثمار الأجنبي المباشر ،أي هناك سببية بين معدل التضخم والإستثمار الأجنبي المباشر، ونرفض الفرضية الثانية بمعنى انه توجد سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر نحو معدل التضخم ،وبالتالي نستخلص أن هناك حلقة رجعية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل التضخم، لأن قيمة إحتمال فيشر أكبر من 0.05 في الاتجاهين.
- أما فيما يخص البطالة، نلاحظ انه توجد سببية في اتجاه واحد، أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يفسر معدل نمو البطالة، ولكن العملية العكسية مرفوضة، أي أن مستوى البطالة لا يفسر تدفق الاستثمار الأجنبي لأن قيمة احتمال فيشر أقل من 5%.
- كما انه توجد كذلك حلقة رجعية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وكل من معدل نمو الدخل الفردي، مؤشر الإنفتاح الاقتصادي، ومستوى التكنولوجيا.
- من خلال دراستنا لهذه السببية إستخلصنا وجود تأثير متبادل بين الاستثمار الأجنبي المباشر وكل من معدل التضخم، الدخل الفردي، الإنفتاح الاقتصادي، ومستوى التكنولوجيا، إضافة إلى وجود سببية في اتجاه واحد من الاستثمار الأجنبي المباشر نحو البطالة

الخاتمة:

سعت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي يؤديه جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتشجيعها في ترقية التنافسية الوطنية، بالإعتماد على منهجية التكامل المتزامن أو المشترك، وإختبار السببية، وتحديد إتجاه العلاقة السببية في الأجل الطويل والقصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ أو متجهات تصحيح الخطأ وبناءا على دراستنا توصلنا الى النتائج التالية:

- من خلال دراستنا التي سمحت لنا بإختبار الفرضية عن طريق جملة من المؤشرات الدولية، تبين لنا أن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق تحسين بيئة الأعمال يساهم في الرفع من تنافسية الإقتصاد الجزائري ما يثبت صحة الفرضية، فمن خلال تحليلنا للإحصائيات الدولية سواء الخاصة بالتنافسية الدولية، أوبيئة الأعمال تبين لنا أن السنوات التي عرفت فيها الجزائر زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي، كان لها الأثر الواضح في تحسن مرتبة الجزائر في التنافسية الدولية، ودعمت ذلك الدراسة القياسية، التي أثبتت وجود علاقة طردية، وتكاملية على المدى الطويل والقصير بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والتنافسية الجزائرية.
- كان للإستثمار الأجنبي المباشر آثار إيجابية على بعض مكونات التنافسية الاقتصادية الجزائرية، (معدل نموالدخل الفردي، معدل البطالة، معدل التضخم، درجة الإنفتاح الاقتصادي، مستوى التكنولوجيا)
- رغم المساعي والآليات التي لجأت إليها الحكومة لإخراج اقتصادها من قوقعة المحروقات التي ارتبط بها منذ عقود عديدة، وجعله اقتصادا متنوعا وذا تنافسية، مخصصة له برامج إنفاق ''عملاقة'' كبّدت الخزينة العمومية إنفاقا بملايير الدولارات في سنوات، بما فيها دعمها المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تشجيع القطاع الفلاحي والزراعي، مرافقة وتأهيل البرامج السياحية، إلا أن النتائج لم تنعكس إطلاقا على أرض الواقع، ولايزال الاقتصاد الجزائري ضمن قائمة أسوأ اقتصاديات العالم تنافسية،
- في الأخير نرى أن بيئة الأعمال الجزائرية لا تزال بحاجة إلى المزيد من العمل والجهد، وأن الصورة العامة لأداء الجزائر في مجال التنافسية الدولية غير جيدة، وتبقى مرتبة الجزائر التنافسية عالميا أوإقليميا متأخرة ولسنوات، فلم تتعدى وفي أحسن مراتبها المرتبة 71 العام 2004، وبالتالي لم تنجح الحكومة الجزائرية في توفير بيئة أعمال ملائمة للاستثمار وداعمة للقدرات التنافسية.
- وفي هذا الصدد، فان الرسالة التي تود ورقة العمل الحالية توصليها هي أن يجدر بقطاع الأعمال والحكومة في الجزائر أن يعيا تماماً أن التنافسية قد أصبحت واقعاً لا يمكن تجاوزه وبالتالي يجب التعامل معه والتفكير بشكل جدي والتركيز على الجودة والكفاءة ورفع مستوى الإنتاجية وفتح المجال أمام التقنيات المتقدمة والابتكار.

قائمة المراجع:

- العباس. بلقاسم، (2003)، التنافسية وطرق قياسها، مجلة المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد الرابع العشرون.
- بولرباح. غريب، (2012)، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقيمها دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، عدد 2، جامعة ورقلة .
- تقرير التنافسية العربية، (2003)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- حلمي. عبد الرحمن ابراهيم، (2000)، التنافسية في ظل العولمة، مجلة المدير العربي، العدد 138.
- عطية. عبد القادر محمد، (2004)، الحديث في الاقتصاد القياسي: بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- نوير. طارق، (2003)، دور الحكومة الداعم للتنافسية: حالة مصر، مجلة المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد الرابع والعشرون.

- Debonneuil.M et Fontagné. L, (2003), "Compétitivité", conseil d'analyse économique, Paris.
- Gregoir . S et Française.M, (2002)، " Les indices de compétitivité des pays : interprétation et limites"، INSEE.
- Schwab.K, (2012)، the global competitiveness report، world economic orum ،Geneva.
- OECD ،(1997), " Industrial Competitiveness Benchmarking Business Environments in the Global Economy "، OECD ،Paris.

UNCTAD, (2002), The relationship between competition, competitiveness, and development Issues note for the 4th session of the Trade and Development Board, Geneva